اقتصاد

أرقام بتحكي..

«تشاتهام هاوس» واقتصاد سورية.. فسّر الماء بعد الجهد بالماء!!

رغم توقف معظم المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي عن نشر أية بيانات اقتصادية عن سورية بعد العام ٢٠١٠ بسبب عدم اليقين، يصدر معهد «تشاتهام هاوس» منذ أيام تقريراً اقتصادياً خاصاً عن الاقتصاد السوري خلال الحرب، أعاد فيها (الباحث) إنتاج بعض الإحصائيات التقديرية التي تداولتها بعض مراكز الدراسات غير الرسمية، والتي وصفها وزير الاقتصاد السوري همام جزائري بغير الدقيقة قائلاً: «الرقم الإحصائي المعتمد والمنهجية البحثية التي تم تبنيها أدت إلى نتائج مضللة في التحليل والتعليل».

الباحث الصحفي (دايفيد باتر) معدّ التقرير، استعرض عبر ٣٣ صفحة بعض المؤشرات الاقتصادية التقديرية لسنوات الحرب، ورسمية لما قبلها، دون أن يقدم شيئاً جديداً ذا أهمية، لينطبق عليه المثل القائل «فسر الماء بعد الجهد بالماء»!

في الفقرة الأخيرة من التقرير، المعنونة بـ(الحقائق الحالية والسيناريوهات المحتملة) يعترف باتر صراحةً بتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية، ومنها تراجع مستوى الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات. ذاكراً أن مؤشرات مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية خفت، إلى جانب تعزيز الحكومة لمركزها المالي من خلال الوقف الفعال لدعم الوقود، خاصةً بالنسبة للمستهلكين.

إلا أن الملخص الصحفي المنشور على موقع المعهد الإلكتروني والذي نشرته عدة وسائل إعلامية، تجاهل هذه المعطيات، في تركيز مثير للريبة حول البيانات التقديرية المعاد إنتاجها، والمأخوذة من المركز السوري لبحوث الدراسات غير الرسمي، وتقديرات (الإسكوا) الداعمة للمركز وتقاريره.

لذا تعمد المعهد تسويق السوداوية الاقتصادية بطريقة غير مهنية رغم اعتراف الباحث ببعض الحقائق وليس التقديرات، فاكتفى الخبر المنشور على موقع المعهد الالكتروني والذي تداولته بعض الوسائل الإعلامية، بعرض بيانات تقديرية غير رسمية مثل تقلص الاقتصاد السوري بنسبة ٥١٪ منذ بدء الأزمة في عام ٢٠١١ مع خسارة كبيرة في قطاعي الطاقة والتصنيع، وانحدار الزراعة بشكل خطير، وانخفاض تعداد السكان من ٢١ مليوناً إلى ١٧,٥ مليون شخص بسبب الهجرة ووفاة أكثر من ربع مليون آخرين، بالإضافة إلى نزوح ثلث السكان داخل الأراضي السورية.

وذكر أيضاً أن الفترة الممتدة بين كانون الثاني ٢٠١٢ وآذار ٢٠١٥ شهدت تضخماً بنسبة ٥١٪، وذلك بحسب تقارير الحكومة السورية، كما انخفضت قيمة العملة السورية إلى ٨٠٪ منذ بدء الأزمة.

وبشكل خجول مرر الخبر سطراً عن استمرار الحكومة السورية بتأمين الخدمات الرئيسية مثل تحديد أسعار السلع وتأمين الكهرباء، مع الكثير من الإشارات السياسية التي تكشف عن سيناريوهات متمناة أكثر منها وقائع عن مستقبل سورية.

وللأمانة العلمية قد تكون بعض الأرقام التقديرية قريبة من الواقع المعاش، إلا أن هذا يجب أن يأتي في سياق الحديث عن الأسباب، ومنها الدمار والتخريب الذي طال البنى التحتية، والإجراءات الاقتصادية الجائرة من طرف واحد (العقوبات الاقتصادية) وواقع الجغرافيا اليوم في ظل انتشار الإرهاب برعاية دولية. لكن هذا ما لا يمكن للقارئ تلقفه خلال ٣٣ صفحة تتحدث عن أربع سنوات حرب من عمر الاقتصاد السوري.. وللحديث بقية.

علي نزار الآغا

الحكومة ترصد مكامن للفساد.. وتوجه «الكهرباء» بعدالة التقنين

الحلقي يفسر لماذا تغيّر لون الخبز

الوطن

ناقش مجلس الوزراء العديد من القضايا الخدمية والمعيشية وواقع أداء كافة القطاعات، واتخذ العديد من الإجراءات والقرارات التي تساهم في تجاوز بعض العقبات التي واجهها بعض القطاعات وإيجاد سبل كفيلة تسهم في تجاوز معوقات العمل والإنتاج من أجل إقلاع عجلة التنمية للعديد من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية وتعزيز قدرات الشعب السوري والاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص عمالة جديدة.

واطلع المجلس خلال الجلسة التي ترأسها رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي على واقع أداء القطاع الإداري والخدمي ومدى توفر المستلزمات المعيشية في كل محافظة على حدة، وخاصة مع وجود محافظات تعاني من ضعف الإمداد مترافقة بارتفاع بعض أسعار السلع من قبل ضعاف النفوس من بعض تجار الأزمات بسبب حصار المجموعات الإرهابية المسلحة لخطوط الإمداد.

وتم اتخاذ إجراءات جديدة لتجاوز بعض المعوقات في هذه المحافظات وتوفير السلع والمشتقات النفطية فيها ومنع حدوث تجاوزات وحالات فساد وخاصة في بعض محطات توزيع المشتقات النفطية في المحافظات.

وأكد الحلقي أنه من خلال التواصل اليومي مع الجهاز الحكومي في كل محافظة وكذلك الفعاليات الشعبية والسياسية والنقابات المهنية وأعضاء مجلس الشعب استطعنا رصد بعض مكامن الخلل والفساد في العديد من المناطق وساعدتنا على اتخاذ إجراءات حاسمة فيها وكذلك الاطلاع على الهموم المعيشية.

وحول ما تداولته بعض وسائل الإعلام من وجود بعض الآفات في مادة الطحين المستوردة أضاف: لا صحة لهذه الأخبار وهي تصب في إطار الحملة الإعلامية المضللة ضد الشعب السوري وإشاعة القلق والخوف من مادة أساسية يستهلكها الشعب السوري. مؤكداً أن تغير لون الخبز هو بسبب استثمار مادة القمح في حدوده العليا وكذلك مادة النخالة من أجل الحد من الهدر في ظل ظروف صعبة نعاني منها جراء الحصار الاقتصادي.

كما قدم الحلقي عرضاً لنشاطات مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي وكذلك للواقع الاقتصادي والخدمي. وأشار إلى الإرباكات التي حصلت في انقطاع مياه الشرب خلال الأسبوع الماضي بسبب تعديات المجموعات الإرهابية المسلحة على حرم نبع الفيجة ومحاولتها التحكم بمياه الشرب. مشدداً على دور المجتمع الأهلي في تحقيق المصالحات الوطنية ومنع الاعتداء على مقدرات الشعب السوري وخاصة محاربته في قطرة الماء التي يشربها من أجل زيادة الضغط عليه مؤكداً أن الجيش السوري سوف يلاحق هذه المجموعات الإرهابية المسلحة ويطهر التراب الوطني منها.

كما أشار الحلقي إلى الاعتداءات المتكررة للمجموعات الإرهابية على خطوط نقل النفط والطاقة الكهربائية والتي انعكست سلباً على أداء القطاع الكهربائي وزيادة ساعات التقنين. ووجه وزارة الكهرباء بمتابعة واقع التقنين في المحافظات جميعها والمناطق وتحقيق عدالة في التقنين وتوزيع الطاقة الكهربائية.

وبالنسبة للوضع التمويني في بعض المحافظات وخاصة دير الزور ومعاناتها مع النقص في بعض المواد التموينية وغلاء أسعار بعض السلع وجه الدكتور الحلقي الجهات المعنية لإيجاد آليات سريعة تساعد على توفير جميع احتياجات المواطنين في دير الزور. مشدداً على أن الأولوية في إعطاء جهات العمل يجب أن تكون لشركات القطاع العام ضمن التنافسية بينها أيضاً. ووجه بالإسراع بإنجاز مشاريع قوانين التشاركية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان القروض وقانون الاستثمار مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بعمليات التأهيل والتدريب في القطاعات النوعية.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي عرضاً لأداء قطاع الاتصالات خلال الأسبوع الماضي وإمكانية عودة الانترنت لمدينة حلب وكذلك الاتصالات الأرضية بين دمشق والمنطقة الساحلية بعد إصلاح عطل فني طارئ والحرص على إنجاح العمل الإغاثي.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بالسماح بترخيص شركات خاصة للنقل الجوي المنتظم الداخلي والخارجي وفقاً لأحكام قانون الطيران المدني رقم /٦/ لعام ٢٠٠٤ ويحق لهذه الشركات إضافة إلى نقل الركاب والشحن القيام بالخدمات المحددة فيه فيما يخص نشاطها وللغير، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويهدف مشروع القانون لتطوير قطاع النقل الجوي والخدمات المتعلقة به ولتوفير عدد أكبر من الرحلات الجوية اليومية نتيجة النمو في الطلب على حركة النقل الجوي ولتأمين التواصل مع مختلف بلدان العالم في أجواء تنافسية من خلال استقدام شركات محلية وخارجية للاستثمار في هذا المجال إضافة لأهمية مشروع القانون في إعادة هيكلة قطاع النقل الجوي ليتلاءم مع المتطلبات العالمية والمحلية.

كما اطلع المجلس على كتاب وزارة المالية المتضمن مقترحها رفع سقف المبالغ الواردة في قرار وزير المالية رقم ٢٨٦٣/و تاريخ ٢٠١٤/٩/١٨ المتعلق بتعديل القرار رقم ١١٨١/و لعام ١٩٦١ الخاص بنظام المستودعات، ومحضر اجتماع لجنة القرار رقم /١٧٦/ لعام ٢٠١٤ المكلفة وضع الحلول لمعالجة أوضاع العاملين في الدولة الذين تعرضت عهدهم لأعمال سرقة أو تلف أو فقدان بسبب الأوضاع الراهنة، وبعد المناقشة تمت إعادة الكتاب لمصدره من أجل الأخذ بالملاحظات وإعادة عرضه مجدداً.

بعد ذلك أقر مجلس الوزراء شراء محصول الشوندر السكري من الفلاحين بسعر الكغ الواحد /١٠/ ليرات سورية اعتباراً من اليوم وتكليف المؤسسة العامة للأعلاف استلام المحصول من وزارة الصناعة وتوزيعه كدورة علفية للإخوة الفلاحين وبسعر /٧/ ليرات سورية للكغ الواحد.

اللجنة الاقتصادية توافق على فرض كفالة تنفيذ لمصدري الأغنام بقيمة ٣ ملايين ليرة

الوطن

علمت «الوطن» من مسؤول حكومي أن اللجنة الاقتصادية أصدرت توصيتها بخصوص تحديد الحد الأدنى من السعر الذي سيتقدم به مصدر الأغنام في مزاد التصدير كذلك فرض كفالة تنفيذ التصدير.

وتضمنت توصية اللجنة الاقتصادية الموافقة على مقترحات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بخصوص تحديد حد أدنى للسعر الذي يجب أن يتقدم به المصدر في جلسة فض عروض طلبات تصدير الأغنام ليصبح السعر ٢٥ ألف دولار للطن الواحد، إذ جاء تحديد السعر بعد تلقي طلبات عديدة من مصدرين للتصدير بأسعار لا تتناسب مع واقع الأسعار، وبالتالي إلزام هؤلاء المصدرين بسعر يتوافق مع أحكام قرار تعهد إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير والذي أصدره مصرف سورية المركزي.

أما المقترح الثاني الذي وافقت عليه اللجنة الاقتصادية فهو فرض مبلغ مالي كفالة لحسن تنفيذ التصدير، وقد اقترحت الوزارة مبلغ ٣ ملايين ليرة وتمت الموافقة عليها، وهذه الكفالة بحسب ما أشار إليه المصدر في حديثه لـ«الوطن» ترد في حال قام المصدر بالتصدير وفي حال عدم قيامه خلال المدة التي تلي انتهاء فترة الحجر الصحي البيطري فإن مبلغ الـ٣ ملايين ليرة لا يرد له.

وتؤكد المعلومات أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تقدمت بهذه المقترحات المذكورة لضمان تنفيذ القرار الناظم لتصدير ذكور الأغنام وذكور الماعز الجبلي دون ترك أي ثغرة تمكن المصدر من خرق أحكام القرار، مع العلم أن بعض المصدرين الفعليين الذين قاموا بالتصدير الفعلي هم من طالبوا بوضع كفالة حسن تنفيذ التصدير لأن هناك بعض المصدرين الذين يقدمون طلبات التصدير لا يقومون باستكمال أوراقهم أو لا يحضرون الجلسات التي يتم فيها فض عروض الأسعار المقدمة وبالتالي أتاح هذا الإجراء سهولة في تحديد المصدر الفعلي واستكمال إجراءات التصدير وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

وللإشارة فقد تجاوز عدد الجلسات التي منحت خلالها الموافقات على التصدير ٧ جلسات، وفي كل جلسة وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تصدير ٢٨ ألف رأس من ذكور الأغنام والماعز الجبلي، إلا أن الرؤوس التي صدرت فعلياً لا تتجاوز ٨ آلاف رأس.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» من بعض المصدرين الذين قاموا بالتصدير الفعلي بدؤوا بتسديد تعهدات إعادة القطع لمصرف سورية المركزي وفقاً للقرار الناظم لتسديد التعهدات الخاصة بتصدير الأغنام، وأن التسديد يتم على مراحل نظراً لصعوبة التحويل بموجب حوالات خارجية.

وبموجب توصية اللجنة الاقتصادية المذكورة فإن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ستصدر التعليمات التنفيذية بشأنها لتعتمد في أول جلسة قادمة لفض عروض الأسعار.

المناطق الحرة «تغار».. مطلوب إعفاء البضائع المصنعة فيها بقيم مضافة ٤٠٪ من الجمرك

الوطن

بيّن مدير عام المناطق الحرة محمد كتكوت لـ«الوطن» أن المؤسسة قدمت رؤيتها وإستراتيجياتها وتوجهاتها والأعمال التي يمكن تنفيذها إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بانتظار موافقة الوزارة على هذه الإستراتيجيات.

وعرضت المؤسسة ضمن هذه الرؤية بعض الصعوبات التي تعيق الأعمال الاستثمارية في المناطق الحرة والسياسات والإجراءات التي تتطلبها المرحلة القادمة. حيث كشف كتكوت عن بعض الصعوبات التي تعيق العمل الاستثماري في المناطق الحرة، يتجلى أبرزها في عدم استفادة البضائع المخزنة في المناطق الحرة من مزايا الاتفاقيات الموقعة مع سورية، لدى وضعها في الاستهلاك المحلي في الداخل حصراً، ومن دون تعميم هذا المبدأ على الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية، سواءً كانت هذه الاتفاقيات ثنائية أو أكثر.

إضافة إلى عدم إعفاء المنتج المصنع في المناطق الحرة السورية والمراد وضعه في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية، في حال حقق قيماً مضافة محلية، لا تقل عن ٤٠٪، على أن يتم استيفاء الرسوم الجمركية عن مدخلات الإنتاج غير المحلية، وذلك على الرغم من المطالبات المتكررة من المؤسسة بضرورة تحقيق هذه المزايا من الجهات المعنية بهذا الشأن من دون استجابة.

وأشار كتكوت إلى بعض السياسات والإجراءات التي تتطلبها المرحلة القادمة والتي تأتي ضمن إطار إستراتيجيات المؤسسة، والتي مازالت قيد الدراسة في وزارة الاقتصاد، تتركز حول ضرورة المتابعة مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتنفيذ بروتوكولات التعاون مع الموقعة مع الدول العربية والصديقة وتوقيع بروتوكولات جديدة مع دول أخرى، وخاصةً دول شرق آسيا ودول البريكس، إضافة إلى استكمال مشاريع البروتوكولات المرسلة إلى دول أخرى لدراستها وتوقيعها لتنشيط العمل الاستثماري في المناطق الحرة وجذب الاستثمارات إليها وتفعيل مشروع الاتفاق بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية والمناطق الاقتصادية الحرة في روسيا تنفيذاً لمذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية ووزارة التنمية الاقتصادية في روسيا الاتحادية، وتنفيذ ما ورد في مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون المشترك في مجال المناطق الحرة الموقعة مع عدد من الدول العربية والأجنبية، والتواصل مع الجهات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على إدارات المناطق الحرة البيلاروسية لإقامة اتفاقيات مشتركة وإدارة تلك المناطق في بيلاروسيا وتفعيل مذكرة التفاهم بين المؤسسة والمناطق الاقتصادية الخاصة في كوريا الديمقراطية واستكمال توقيع مذكرة التفاهم بين المناطق الحرة السورية والمكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب واستكمال توقيع مذكرة التفاهم مع المناطق الحرة الإيرانية.

وأشار كتكوت إلى أن السياسات والإجراءات التي تتطلبها المرحلة القادمة تشمل كذلك متابعة التنسيق مع إدارة الجمارك لمعالجة معوقات العمل في المناطق الحرة والبحث مع وزارة النقل لمعالجة الوضع غير المستقر للمنطقة الحرة المرفئية في محافظة اللاذقية والمبنى الاستثماري فيها وطرحه للمزاد، إضافة إلى معالجة المناطق الحرة التي خرجت من الخدمة ووضع المستثمرين فيها وخاصة مشروع المرسوم المتعلق بالإعفاء من البدلات والغرامات المترتبة على المستثمرين في فروع المؤسسة ومتابعة إقامة مناطق حرة جديدة في ضوء الجدوى الاقتصادية وتوفير المناخ الاستثماري لإقامتها.

للمتبرعين وأهل الخير.. «سندس» تصدر قسائم مسبقة الدفع والأسعار أقل بـ ٣٠٪ من السوق

عبد الهادي شباط

أعلنت مؤسسة (سندس) أمس عن توفر خدمة قسائم شرائية مسبقة الدفع تصرف من المستحقين من جميع مراكز المؤسسة في جميع المحافظات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح مدير عام المؤسسة عمار محمد أن الخدمة تأتي في إطار التدخل الإيجابي وإمكانية تسهيل وصول العديد من المواد والسلع للمحتاجين.

حيث تعمل المؤسسة على توفير القسائم التي يطلبها المتبرع (جمعية أو فرد أو هيئات) وضمن القيمة التي يحددها ومن ثم يقوم المتبرع بتوزيع هذه القسائم على من يرغب من المستحقين الذين يستطيعون بموجب القسيمة زيارة أي صالة أو مركز تابع للمؤسسة وشراء ما يحتاجونه من المواد والسلع المعروضة في المراكز بما يعادل قيمة القسيمة التي يحملونها.

وحول إلزام حامل القسيمة باختيار ما يريد من المواد المتوافرة في الصالات بما يعادل قيمة قسيمته وأنه يستطيع صرفها إما مواد غذائية أو على شكل ألبسة أكد محمد أن هذا العمل يحقق هدفين: تمكين المتبرع من صرف تبرعاته المالية بطريقة سليمة وآمنة، وحصول المستحق على قيمة القسيمة بأسعار أقل من السوق بنسبة تصل إلى ٣٠٪ في المواد الغذائية وإلى نحو ٥٠٪ في الألبسة.

وإن المؤسسة تعمل على التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من الهيئات لمطالبة أعضائها الراغبين في الاشتراك بهذه الخدمة وخاصة خلال شهر رمضان.

وبعيداً عن خدمة القسيمة أوضح المحمد أن سندس أصبحت منافساً حقيقياً في السوق وأنها تحافظ على التدخل الإيجابي واستقرار الأسعار وكسر حالات الاحتكار وخاصة للمواد شديدة الطلب وأنها مستمرة في المشاركة بحملة (عيشها غير) أول ٧ أيام من كل شهر حيث يستطيع الزبون الذي تصل مشترياته إلى ما فوق ٢٠٠٠ ليرة الحصول على ١٠٪ زيادة.

مبيناً أن سندس انتقلت منذ العام ٢٠١٤ لقطاع رابح وأن خطة المبيعات المتوقعة للمؤسسة خلال العام الحالي تقدر بنحو ٢ مليار ليرة.

وفي سياق متصل كشف مصدر مسؤول في مدير التجارة الداخلية بدمشق أن دوريات حماية المستهلك التابعة للمديرية ضبطت مشغلاً في منطقة مدحت باشا يقوم بتصنيع كريمات مختلفة للبشرة والشعر من دون ترخيص من وزارة الصحة وقد تم تنظيم ضبط تمويني بحق المخالف وسحب عينات من كل المواد التي ينتجها المصنع للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية النافذة.

إضافة لقيام عناصر حماية المستهلك بتنظيم ضبطين بحق فرن باب توما الاحتياطي بمخالفة البيع بالجملة دون موافقة وتقاضي زيادة بالسعر ومخالفة وزن ربطة الخبز إضافة إلى توجيه الدوريات لمتابعة عمل الفرن بشكل متواصل لقمع أي مخالفة كما نظمت الدوريات ٧ ضبوط بحق بائعي الخبز من دون ترخيص.

وبين المصدر أن عدد الضبوط المنظمة في مديرية تموين دمشق بلغ خلال الفترة من ١١ وحتى ٢٠ حزيران ٢٩٥ ضبطاً توزعت على: ٦٩ ضبطاً لعدم الإعلام عن الأسعار و١٠٥ ضبوط بحق مخالفين لعدم الإعلان عن بدل الخدمات أو تقاضي زيادة، منها ضبطان للمقاهي و١٠٣ بحق وسائط النقل إضافة إلى تنظيم ٧ ضبوط بحق مخالفين للإعلان بسعر زائد و١٧ ضبطاً لإبراز فواتير غير نظامية وعدم تداول الفواتير إضافة إلى أنواع متفرقة من الضبوط شملت عدم ذكر المواصفات أو حيازة مواد لا تحمل تاريخ الصلاحية وسحب ٨٣ عينة غذائية وغير غذائية وعينات دراسة سعرية.

٤٠٠ ألف طن فائض محصول البطاطا

علي محمود سليمان

كشف رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو أن إنتاج سورية من محصول البطاطا خلال فترة العروة الربيعية بلغ نحو ٧٥٠ ألف طن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن كشتو أن الاستهلاك المحلي خلال فترة العروة الربيعية التي تمتد منذ بداية الشهر الرابع حتى بداية الشهر العاشر يبلغ نحو ٣٥٠ ألف طن، وبذلك يكون فائض الإنتاج بمحصول البطاطا نحو ٤٠٠ ألف طن.

موضحاً أن الاستهلاك المحلي على مدار العام يكون أكبر من ذلك، ولذلك يمكن أن يتم استيراد البطاطا في فترة الانقطاع ما بين العروة الربيعية والعروة الخريفية.

وأشار كشتو إلى أن الفائض في الإنتاج كان يتم تصدير قسم منه إلى السوق العراقي بشكل رئيسي، وقسم آخر يتم شراؤه من قبل مؤسسات التدخل الإيجابي لتخزينه، بالإضافة إلى تخزين في القطاع الخاص، وقسم تتم معالجته ليصبح بذاراً للزراعة.

لافتاً إلى أن السوق العراقي لا يمكن التصدير إليه الآن نظراً لظروف الأزمة والشحن والنقل والتكاليف المرتفعة إذا ما تم شحنه عن طريق البحر، داعياً مؤسسات التدخل الإيجابي للعمل على استيعاب اكبر كمية من فائض الإنتاج وتخزينها بما يساهم في التحكم بأسعارها ومنع التجار من التحكم بالكميات التي تضخ في الأسواق وبالتالي التلاعب بالأسعار.

من جانبه أكد مدير عام المؤسسة العامة للخزن والتسويق حسن مخلوف لـ«الوطن» أن المؤسسة منحت صلاحيات كاملة لفروعها في المحافظات للعمل بالتعاون مع الروابط الفلاحية على تسويق المادة من الفلاحين بشكل مباشر عن طريق الروابط الفلاحية.

موضحاً أن المؤسسة منحت فروعها في المحافظات كافة التسهيلات لتسويق محصول البطاطا وستتم محاسبة أي فرع يقصر في عمله وتم تزويد الفروع بسيارات الشحن وكل ما يلزم لإتمام العملية.

وأشار إلى أن عمليات التسويق بدأت في عدة محافظات بعد جني محصول العروة الربيعية وخصوصاً في محافظة طرطوس، ويتم العمل الآن على باقي المحافظات وخاصة في حمص وحماه وريف دمشق ودرعا. لافتاً إلى أنه لا يمكن إعطاء رقم دقيق حالياً للكميات التي تم تسويقها نظراً لأن عمليات الاستجرار والتسويق مازالت قائمة، وإن تمكن كل فرع من تسويق ٤ آلاف طن من محصول البطاطا وتخزينها يعتبر رقماً جيداً، خصوصاً أن التجار يبدؤون بالتحرك لشراء المحصول من الفلاحين عندما يعلمون بتخزين المؤسسة للمحصول ما يسمح للفلاح بالحصول على أسعار جيدة.

وأضاف مخلوف بأن إمكانية تخزين محصول البطاطا في سورية تبقى محدودة سواء في القطاع العام أو الخاص لأن النسبة الأكبر من المحصول تذهب للاستهلاك المباشر، وغالباً لا يتم تخزين أكثر من ٣٠ ألف طن. مشيراً إلى أن مؤسسة التخزين تساهم بجزء من عمليات التخزين، ولكن إمكانيات المؤسسة محدودة نظراً لصغر حجم وحدات التبريد، وللمعوقات التي ظهرت خلال الأزمة حيث يوجد صعوبة في الوصول إلى عدد من وحدات التبريد في عدة مناطق، وهناك برادات تخزين لا تعلم عنها المؤسسة أي شيء بسبب وجودها في مناطق ساخنة.

وبيّن مخلوف بأن وحدات الخزن والتبريد التي أصبحت خارج الخدمة تشكل نحو الـ٥٠٪ من الطاقة التخزينية للمؤسسة، وخصوصاً في حلب حيث كان يتركز أكبر عدد من وحدات التبريد، وفي ريف حماه والحسكة والرقة ودير الزور وكلها أصبحت خارج الخدمة.

مبيعاته يومياً قرابة ٨٠٠ ألف

حركة تبضع نشطة في مجمع أفاميا باللاذقية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

يلقى مهرجان التسوق الذي يقام بمناسبة شهر رمضان الكريم في مجمع أفاميا بمدينة اللاذقية والذي تنظمه وزارة الداخلية وحماية المستهلك عبر مؤسساتها: الخزن والتسويق، سندس، والاستهلاكية، إقبالاً كبيراً للتبضع منه من عامة المواطنين ذوي الدخل المحدود والوافدين من المحافظات الأخرى، وفي جولة لـ«الوطن» في أرجاء المجمع لوحظ وجود تنوع كبير في أنواع المواد الغذائية والتموينية الموجودة إلا أن نسبة كبيرة منها بتسميات غير متداولة سابقاً أو غير معروفة، ولتسليط الضوء على المهرجان ومبيعاته وسبب التركيز على منتجات جديدة غير متداولة سابقاً التقت «الوطن» مدير المجمع علي سنكري الذي أوضح أن المواد في المجمع هي بضاعة وطنية، والقسم الأكبر من المنتجات مستقدمة عبر الخط الائتماني الإيراني، ومنها الزيون والسمون والشاي ورب البندورة، الأمر الذي يجعلنا نكتفي بما هو موجود فمن غير المعقول أن نستقدم أنواعاً أخرى في الوقت الذي فيه وفرة في المواد بالمجمع وهي تلقى رواجاً كبيراً وخاصة المواد الأساسية من سمون وزيوت وبقوليات، إضافة إلى إقبال الكبير على جناح الألبان والأجبان الذي افتتح منذ شهرين وتم تفعيله بشكل جيد وفعال مع افتتاح المهرجان، وقد لحظت مبيعات المجمع منذ اليوم الأول لمهرجان التسوق الذي بدأ مع بداية الأسبوع الحالي صباح يوم السبت نسبة مبيع جيدة، حققت حتى اليوم نحو ثلاثة ملايين ليرة سورية بمبيع يومي بين ٧٠٠-٨٠٠ ألف ليرة، على حين كانت المبيعات اليومية قبل المهرجان تتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ ألف ليرة سورية، بزيادة ملحوظة نحو ٢٠٠ ألف ليرة سورة يومياً وهي نسبة جيدة مبدئياً من المتوقع أن تزداد لاحقاً، مشيراً إلى أن الحسومات على المواد تتراوح بين ١٠-٣٠٪، ونسبة الحسم٣٠٪ على مواد محدودة جداً منها رب البندورة، عصائر متنوعة ومنها عصائر ليمون الحامض، ٢٠٪ للزيوت والسمون والمعلبات، ١٥٪ للمنظفات ١٠٪ للسكر، ولفت سنكري إلى أن المجمع استقدم أنواعاً من التمور وقمر الدين وما شابه لاستكمال حاجات المواطنين وخاصة في هذا الشهر الفضيل.

وفي لقاءات مع بضع متسوقات في المجمع منهن سلوى خورشيد وأهداب محمود من حارم، ميساء خضيرة من اشتبرق، وسام قرحيلي من اللاذقية وغيرهن من نساء بعضهن من حلب لم يرغبن في ذكر أسمائهن أشدادوا بمعروضات المجمع لوجود تنوع مع وفرة في المواد وجميعها أخفض من أسعار الأسواق بمبالغ لا بأس بها، وعلقت إحداهن قائلة: جميع المواد أسعارها أفضل من أسعار الأسواق إلا المواد الكهربائية فهي مرتفعة جداً، وعلقت سلوى خوشيد قائلة: نحن نحصل ومنذ أن وطأت أقدامنا اللاذقية على جميع المواد الأساسية من المجمع فأسعاره مختلفة وفي جميع الحالات (ناره ولا جنة غيره).